

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة والتنمية والسلم للقرن
الحادي والعشرين"؛ تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات في مجالات الاهتمام
الحرجة، واتخاذ إجراءات ومبادرات أخرى

بيان مقدم من الاتحاد الأوروبي للمرأة العاملة في المنزل، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301213 271213 13-59892X (A)



بيان

لقد حدثت (في بعض الحالات) تحسينات هامة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأرجح بسبب ما إنصبّ من تركيز، جزئياً على الأقل، على الأهداف ذاتها بالرغم من الصعوبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٧. ولا يزال قلقٌ يعتري الاتحاد الأوروبي للنساء العاملات في المنزل إزاء ما يديه العديد من الدول الأعضاء وآخرون داخل منظومة الأمم المتحدة من مراوغة عندما يتعلق الأمر بقبول فكرة أن العمل غير مدفوع الأجر الذي تقوم به نساء ورجال ينبغي أن يسجل، على الأقل وفقاً للهدف الاستراتيجي حاء ٣ من منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، طبقاً لما تم الاتفاق عليه وأعيد تأكيده من قبل جميع الدول، وبأثر ذلك على تطوير السياسة العامة وتنفيذها على المستوى الوطني.

ولا تزال المنظمات الأعضاء في اتحادنا تواجه افتقاراً يكاد يكون تاماً إلى المعرفة بالعمل غير مدفوع الأجر وبأهميته بالنسبة إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، في صفوف معظم رسمي السياسة في الاتحاد الأوروبي وفي العديد من البلدان الأوروبية. وكيف سيكون ممكناً دعم التنمية إذا كان قدر ما يعرفه الأكاديميون، والسياسيون، والموظفون المدنيون عن عمل الرعاية والعناية اللازم الذي تضطلع به في المقام الأول الأمهات والجدات، لا يكاد يُذكر وكذلك فهمهم لما يتصل به من عمل طوعي وغير مدفوع الأجر آخر؟ ولا يزال هناك ميل نحو مجرد وصف ذلك العمل غير مدفوع الأجر بأنه عبء، بدون أي إشارة إيجابية أو واقعية إلى النساء اللواتي يقمن بهذا العمل، وذلك بغية التوصل إلى اتفاق بشأن احتساب هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتعويضه، ودعمه.

إن منظمنا تطلب أن تقوم لجنة وضع المرأة، خلال استعراضها للأهداف الإنمائية للألفية، بالتسليم تحديداً بالإحصائيات عن العمل غير مدفوع الأجر وإبراز هذه الممارسة الجيدة في الحسابات الوطنية وفي استقصاءات استخدام الوقت، وأن تعتمد في الوقت ذاته إلى تشجيع الدول الأعضاء واللجنة الإحصائية على مواصلة تطوير فعالية الإحصاءات بشأن العمل غير مدفوع الأجر واستخدامها في تطوير السياسة العامة.

ويطلب الاتحاد الأوروبي للنساء العاملات في المنزل أيضاً، كمسألة ذات أولوية في فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، أن تعمل الأمم المتحدة على إبراز مساهمة النساء والرجال عن طريق عملهم غير مدفوع الأجر وأن تحدد أهدافاً لآليات الأمم المتحدة وللدول الأعضاء لإدخال إحصائيات محددة وتدابير في السياسة العامة، تستند إلى الهدف الاستراتيجي حاء ٣ - من منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بين صكوك أخرى، وأن تدرج في ذلك إشراك أولئك الذين يؤدون أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأشكال الأخرى

من العمل غير مدفوع الأجر على المستوى الشعبي. وينبغي أن يكون الهدف هو إيجاد حلول إيجابية ومستدامة، داخل الأسر والمجتمعات المحلية والدول، للإقرار بهذا العمل الذي له قيمته بالنسبة إلى الاقتصاد والمجتمع، ولكفالة أن تحصل المرأة على قيمة كل ما تؤديه من عمل.

ويطلب الاتحاد الأوروبي للنساء العاملات في المنزل أيضاً أن تواصل اللجنة إبراز أهمية التعليم بالنسبة إلى النساء والفتيات، بما في ذلك مسائل الحصول على التعليم بالاقتران مع العمل غير مدفوع الأجر، وكذلك الحصول على الدعم الذي يتطلبه للدراسة والتدريب. وقد أظهرت الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية أن المرامي البسيطة والمباشرة وممكنة التحقيق يمكن أن توفر دربا أوضح تستطيع الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والمجتمعات المحلية، والجهات الطوعية والإنسانية أن تلتقي عليه. وينبغي أن تشكل الإحصاءات بشأن العمل غير مدفوع الأجر أحد الأهداف في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، بغية تحسين حياة مقدمي الرعاية وحياة من يعتنن بهم. وقد نجحت "ملالا يوسفزاي" في أن تبرز أهمية حصول البنات على التعليم. وينبغي أن تستفيد اللجنة من هذا الزخم وأن تقترح طرقاً لزيادة التشديد على تعليم وتدريب النساء والفتيات.

إن وجود إحصاءات يمكن التعويل عليها وتُجمع بانتظام بشأن العمل غير مدفوع الأجر هي الخطوة الأولى نحو الحصول على المساواة بالنسبة إلى مقدمي العناية غير مدفوعة الأجر الذين تشكل المرأة الغالبية منهم. ولا يمكن الأخذ بأي سياسة اقتصادية أو اجتماعية عادلة أو الاحتفاظ بما لم تكن لدى راسمي السياسة العامة فكرةً شاملة عن كل ما تؤديه النساء والرجال من عمل غير مدفوع الأجر وقيمته.